

THE LINGUISTIC LANDSCAPE IN MOROCCO: SOCIOLINGUISTIC READING

Souad OUAHI¹

Researcher, Multidisciplinary Faculty, Morocco

Abstract

Despite the efforts made towards the status of languages in Morocco, their reality reflects the lack of optimal investment of social linguistics that frame linguistic issues in terms of social phenomena, and this research, relying on some sociolinguistic tools, provides a description of the components of the linguistic scene in Morocco in terms of their social functions and legal positions, and seeks to review some aspects of the political management of these components. A desire to draw a clear picture of this scene. The research found that the country's language policy and planning have led to the status of the national languages, Arabic and Amazigh, hiding behind French, and that more societal efforts are urgently needed to rehabilitate national languages.

Key words: Multilingualism, Language Policy, Language Market, Linguistic Status, Bilingualism.

 <http://dx.doi.org/10.47832/2757-5403.20.1>

¹  souad.ouahi@usmba.ac.ma

المشهد اللغوي بالمغرب: قراءة سوسiolسانية

سعاد واحي

الباحثة، الكلية متعددة التخصصات، المغرب

الملخص

من التحديات التي تعيشها المجتمعات الحديثة؛ إدارة التعدد اللغوي الذي يسم واقعها وينعكس إما سلباً أو إيجاباً على تنظيمها وحاجياتها، وعلى الرغم من الجهود المبذولة إزاء منزلة اللغات بالمغرب، فإن واقعها يعكس عدم الاستثمار الأمثل لثمار اللسانيات الاجتماعية المؤطرة للقضايا اللغوية من حيث هي ظواهر اجتماعية، ويقدم هذا البحث معتمداً على بعض الأدوات السوسiolسانية وصفاً لمكونات المشهد اللغوي بالمغرب من حيث وظائفها الاجتماعية ومواقعها الاعتبارية، كما يسعى إلى استعراض بعض أوجه التدبير السياسي لهذه المكونات رغبة لاستخلاص صورة واضحة لهذا المشهد. توصل البحث إلى أن السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي المتبعين بالبلاد أفضيا إلى توارى منزلة اللغتين الوطنيتين العربية والأمازيغية وراء الفرنسية، وأن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من الجهود المجتمعية لإعادة الاعتبار للغات الوطنية.

الكلمات المفتاحية: التعدد اللغوي، السياسة اللغوية، السوق اللغوية، المكانة اللغوية، الازدواجية اللغوية.

المقدمة

إن دراسة الواقع اللغوي للمجتمعات الحديثة أضحت ضرورة ملحة لما تتسم به هذه المجتمعات من تعقيدات أفرزتها التحولات العالمية الكبرى، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، والتي فرضت أنماطاً جديدة لتدبير العلاقات الاجتماعية داخل المجتمعات وخارجها؛ حيث تعمل اللغة (ات) عملها المتعدد الأبعاد لتساهم بشكل أو بآخر في تنمية المجتمعات أو في تخلفها وتقهرق وضعها. ويروم هذا البحث التحليل السوسiolساني لإشكالية تدبير التعدد اللغوي بالمغرب، وذلك من حيث وضع ومنزلة مكوناته السوسiolسانية؛ إذ يهدف هذا التحليل إلى رصد بعض العوامل اللسانية الاجتماعية التي أدت إلى تشكل المشهد اللغوي بالمغرب من جهة، وإلى الكشف عن النقائص التي تعتريه بشكل عام، والتي تحول دون وضوح صورته من جهة أخرى، علماً بأنه يندرج ضمن المقاربة الماكروسوسiolسانية التي تخضع للملاحظة والتحليل والتفسير نوعات لغوية منفردة أو متصلة في بيئة مجتمعية، وتدرس ما يتصل بها من قضايا سوسiolسانية، مثل الازدواجية اللغوية، والصراع اللغوي، والتخطيط اللغوي، إلخ.

في هذا السياق، تؤكد العديد من الأبحاث: الأوراغي (2002)، بنيس (2016)، بوكوس (2012)، زياماري ورويتير (2014)، والفهري (2013، 2019) والتي نستثمرها في بحثنا هذا، أن اللغات بالمغرب تعيش نوعاً من الاصطدام والتدافع على مستوى الوظائف والقيم الرمزية والمكانة الاجتماعية؛ مما ينتج عنه فوضى السوق اللغوية المغربية (بورديو، 1982؛ العشري، 2019)؛ إذ تعكس هذه السوق هيمنة اللغات الأجنبية على القطاعات الحيوية في المغرب

وهشاشة وضع اللغة (ات) الوطنية؛ بالرغم من الجهود المبذولة إزاءها سواء على مستوى المتن أو على مستوى الوضع اللغويين، ناهيك عما تشكوه اللغتين الرسميتين . العربية والأمازيغية . من تدافع يخص بدائلهما. ومن المؤكد أن هذا الوضع السوسiolساني المرتبك، أفرزته الممارسات اللغوية عبر تطورها من جهة، وعبر مختلف التدخلات على مستوى اللغة. التدخل في البيئة المصطنعة (كالفي، 2008). من خلال فعلي التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية من جهة أخرى. وفي إطار هذه المسألة، يقدم البحث مستندا على معطيات اللسانيات الاجتماعية، وتخصيصا معطيات التخطيط اللغوي وصفا سوسiolسانيا للمشهد اللغوي بالمغرب بغية استخلاص صورة واضحة تمكن من رقد بناء السياسة اللغوية الملائمة. ونرى أنه من المفيد حصر أسئلة بحثنا فيما يلي: ما هي أهم مميزات المشهد اللغوي بالمغرب؟ وكيف تدبر السياسات اللغوية النزاع الملحوظ بين وظائف مكوناته السوسiolسانية؟ وللإجابة عن هذه الأسئلة، فإن فحص المشهد اللغوي بالمغرب عبر رصد وضع مكوناته السوسiolسانية يشكل الخطوة الأولى من هذا العمل، حيث ستحيل النتائج المحصل عليها على عدم الارتياح العلمي لما يسم المشهد من ضبابية؛ مما يحدونا نحو البحث في طبيعة التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية القائمة بالمغرب ومساءلة مقوماتها كخطوة ثانية، لنحصل بذلك على الرؤية الواضحة التي قد تمكن من إرساء خارطة طريق تنظم هذا المشهد بما يتلاءم والحاجيات السوسiolسانية للأفراد وللمجتمع.

1- المشهد اللغوي بالمغرب: أية صورة؟

بغية فحص المشهد اللغوي المغربي، سنعتمد على عدد من المفاهيم التي تركز عليها السوسiolسانيا لوصف وتحليل الوقائع الاجتماعية المتصلة باللغة. وتمثل هذه المفاهيم فيما يلي: التعدد اللغوي والانتشار اللغوي والمكانة اللغوية، ثم التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية. وهي في نظرنا مفاهيم تلي حاجيات الوصف والتحليل التي تستلزمها طبيعة الحقل الرمزي اللغوي، وتكشف عن نقاط القوة ومكان الضعف التي تتسم بها الوضعية السوسiolسانية لمجتمع معين.

1-1 التعدد اللغوي:

إذا كانت "التعددية اللغوية" ظاهرة كونية تسم جل المجتمعات الحديثة، وهي كما يقول كالفي (2008) "قدر مشترك، وإن ظهرت بأشكال مختلفة في كل حال" (ص.77). فإن المغرب لا يستثنى من هذا الوضع، ويعد مجتمعا متعدد لغويا، تتماكن على ترابه ألسن متباينة يمكن تمثيلها فيما يلي: لغات وطنية محلية تجسدها كل من اللغة العربية بتعبيراتها اللهجية سواء الاجتماعية أو الجغرافية، واللغة الأمازيغية الموحدة إلى جانب تنوعاتها الجهوية. ولغات أجنبية تنحصر عموما في اللغات التالية: الفرنسية والإنجليزية والإسبانية. وفي ظل هذا التعدد الموسوم بالتفاعل والتبادل، نتساءل عن السمات الاجتماعية لكل عنصر لغوي على حدة، لعلنا نتبين طبيعة الاتصال² السائدة بين مختلف العناصر

² يمكن للغات متصلة في مجال معين أن تتعايش فيما بينها فتفرد كل واحدة منها بوظيفة محددة. وقد يسم اتصالها هذا تنازع حول هذه الوظائف، فتظفر المهيمنة منها بالوقائع الاجتماعية المهمة مما يزيد من قيمتها الرمزية ويقوي نفوذها داخل السوق اللغوية التي تحضن ديناميتها. لمزيد من التفاصيل انظر: (لويس كالفي 2008، وهنري، بوي 2001).

اللسانية المشكلة للمشهد اللساني المغربي. ولبلوع ذلك سنعمد المتغيرين التاليين: متغير الانتشار اللغوي³ ومتغير المكانة اللغوية⁴.

1-1-1 متغير الانتشار اللغوي

لابد من الإشارة قبل التطرق إلى فحص "متغير الانتشار" لمكونات المشهد اللغوي بالمغرب، أن كلا من اللغتين العربية والأمازيغية تقتزمان بظاهرة البدائل المختلفة في اللغة الواحدة. وتعزى هذه الظاهرة على الأرجح للتطور الذي يطال حياة اللغات؛ ذلك أن هذه الأخيرة كما يقر كالفني (2008) " في جميع العصور، تتحول من حال إلى حال " (ص.85). وعلى هذا الأساس يمكن الحديث عموماً، فيما يخص المكون العربي، عن العربية الفصحى والعربية الوسيطة ثم الدارجة أو ما يسمى بالعربية المغربية؛ فالفصحى أو العربية المعيارية هي اللغة المقروءة والمكتوبة من طرف المواطنين. وهي تنتشر في المواقع الرسمية وفي التعليم والإدارة والمساجد، وفي فضاءات البحث العلمي. وفي نظرنا، يمكن قياس مدى انتشار هذه النوعية بالإحالة على نسب الأمية بالبلاد، والتي تعكس عدد المفتقرين للقدرة على الكتابة والقراءة باللغة العربية. وإن كانت هذه الأمية كما يقول الأنصاري (2019) " هي مهياة للانقراض، أو أنها بالفعل في طريق الانقراض مع الاستعمال الهام والمتزايد للشبكات الاجتماعية" (ص.89). وفي نفس التوجه يؤكد الفهري (2013) أن " 95 ٪ من المغاربة يتكلمون العربية، وربما 5 ٪ منهم لا يتكلمون إلا الأمازيغية" (ص.43)، علاوة عن ذلك، تفر نتائج الدراسة الميدانية التي أجرتها زيامري ورويتير (2014) في هذا الباب بأن الفئة التي تعجز عن التكلم بالعربية المعيار تفهم جيداً هذه النوعية عند الاستماع لها.

وبناء عليه، فإن العربية المعيار تنتشر في البلاد المغربية ناهيك عن كونها لغة متخطية وعبر وطنية. وهي ليست شبه مية كما يزعم البعض⁵؛ وإن كان الأمر كذلك فهو بحسب الكور (2019) " لا يتعلق بلغة مية، بل بمستعملين أميت حسهم اللغوي فيها؛ فهم لا يشعرون بموتهم كناطقين أو كاتبين بها" (ص.12). وهنا يحق التساؤل عن مكانة هذه النوعية عند المغاربة، وعن قيمتها الرمزية التي تقتحم بفعلا السوق اللغوية المغربية. ولكن قبل التفكير في هذه القضايا الفرعية لابد من الإشارة إلى ما تتصف به باقي التنوعات العربية السالفة الذكر، بالإضافة إلى المكونات الأخرى المشكلة للمشهد اللغوي المغربي؛ ذلك أن الفهم الجيد لمكانة ومنزلة أي لغة من اللغات، يقتضي تمعنا شاملاً لما بين تلك اللغات من روابط وعلاقات ضمن المجموعة اللسانية قيد البحث والدراسة (دوسوان، 2011).

الدارجة؛ نوعية التواصل الشفهي اليومي بامتياز كما يرى ذلك كل من الرحالي (2015)، وزيامري ورويتير (2014)، والمشاركة على الصعيد الوطني بحسب المسعودي (2021)، تلبى حاجات التواصل النفعية في الأسواق والحواري

³ تشكل سيرورة انتشار اللغة وتوسعها أو سيرورة انكماشها واندثارها ديناميكية هذه اللغة داخل الوسط أو الأوساط التي تحتضنها...لمزيد من التفصيل ينظر: (فرنسوا غران 2011 Francois Grin).

⁴ نقصد بالمكانة اللغوية تلك المواقف اللسانية التي يتبناها الأفراد على شكل ردود أفعال تقييمية تجاه مختلف التنوعات اللغوية والناطقين بها في مجتمع معين. وتتكشف هذه الردود في الغالب من خلال مؤشرات عاطفية أو معرفية أو سلوكية تصدر عن الفرد أو الجماعة اللسانية. لمزيد من التوضيح ينظر: (البيروني 2016، ص، 63 Alberini؛ كرستيان 1996، ص، 74).

⁵ - يرجع مصدر التطاول على العربية تاريخياً إلى سياسة الاحتلال وما أنتجه بعض الباحثين الأجانب ومنهم المستشرقون حول العربية التي ربطوها بالتخلف والكساد، بينما قرنوا الدارجة بالحياة والنفعية. ومن بين المناصرين لهذا التيار نجد: كلود حجيج وروط غوريشار وبنطولية.

الضيقة. ويمكننا إدراجها في خانة اللغات ذات الانتشار المحدود تبعا ل "النموذج التجاذبي"⁶ modèle Gravitational الذي اقترحه دوسوان Swaan. وهي تتشعب إلى تنوعات لهجية متباينة بحسب المناطق والجهات. وقد حصرها بنيس (2016) في أربع لهجات هي: "العروبية والجبلية والحسانية ثم العربية" (ص.3). وهذا الحصر بالتأكيد لا ينفي أن اللغة لا نهائية من الفروق والأنماط الاستعمالية التي مردها على الأرجح التباين القائم في شروط الوجود والفعل البشريين. ولعل ما يوحد هذه الاختلافات اللغوية الاجتماعية والجغرافية، هو عمل المؤسسة المجتمعية ولاسيما التعليم المدرسي؛ فهو "يحاول تقليل وتلطيف تلك الفروق والتغايرات من خلال تثبيت وتوفير شروط اكتساب واستعمال اللسان المعياري" (الكور، 2019، ص.80).

أما العربية الوسطى أو ما يسمى بعامة الطبقة المثقفة والمتمدرسة، فهي تحيل على نوعه بينية، تمتح في الوقت ذاته من النسق الفصيح ومن التعبيرات اللهجية. ويتصف مضمونها بالتنوع المواكب لتطورات العلوم والمعارف (بوعلوي، 2016؛ الفهري، 2013). وتنتشر هذه النوعة عموما في سياقات التواصل التي تحمل مواضيع فكرية وعلمية وثقافية، أو غير شعبية بصفة عامة. ومن هنا، يتبين لنا أن العربية بمختلف بدائلها تشكل متصلا لسانيا CONTINUUM LINGUISTIQUE يعكس التقارب الشكلي بين هذه البدائل من جهة، والاستعمال الاجتماعي التراتبي لها من جهة أخرى. أما الأمازيغية، فهي بحسب الأدبيات المختصة، اللغة الأصلية الموطن بالمنطقة. وهي تتفرع إلى ثلاث لهجات، تجسدها عموما كل من تاشلحيت المنتشرة بسوس والأطلس الكبير الغربي، وتاريخيت المتواجدة على مستوى الريف، ثم تامازيغت المنطوقة في المغرب الأوسط والجنوب الشرقي. ويتحدث بمجملها نسبيا وبالنظر إلى ما أورده إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط (HCP، 2004)، ما يعادل 30٪ من العدد الإجمالي للسكان. وهؤلاء، كما يقر بوكوس (2012) " يتموقعون في الغالب في المناطق القروية والجبلية أو المتاخمة للصحراء " (ص.27). وقد شهدت هذه اللغة عبر سيرورتها التاريخية نوعا من الانحسار الذي زج بها نحو خانة اللغات المهدة بالانقراض في الأمد المتوسط (بوكوس، 2012؛ بنيس، 2010). فغالبية الناطقين بالأمازيغية يتكلمون العربية الدارجة والعربية المعيار عرضيا. وقد يستعملون أيضا اللغات الأجنبية المتوفرة.

وعليه، يمكن إدراج هذه اللهجات ضمن اللغات المحيطية، الهامشية تبعا للنموذج التجاذبي السالف الذكر؛ مما يعني أن قوة انتشارها قد لا تعدو بها خارج بيئتها الضيقة لاسيما، والتداول بين المجموعات الناطقة بها قد يستعصي أحيانا ويستلزم اعتماد الترجمة أو استعمال لغات أخرى. (الأوراغي، 2002؛ بوكوس، 2012؛ الكوخي، 2014).

ولعل الأمازيغية المعيار التي استحدثت في سياق سيرورة التطور التي عرفتها هذه النوعة، ستمكنها من الخروج من حالة التقهقر والكساد؛ فدراسة زياماري تشير إلى وجود تطور ملحوظ لهذه النوعة في المجتمع المغربي؛ إذ أن عددا جديرا بالاهتمام من الناطقين بالأمازيغية يستطيعون القراءة والكتابة بالأمازيغية المعيار. ومع ذلك، لا يمكننا الحديث عن انتشار سلس لها؛ ذلك أن طبيعتها الإحيائية التي تفترض أن الأمازيغية تعرضت للضياع والاندثار، تستلزم لإحيائها خلق وفرض أشكال لسانية وصيغ افتراضية، وحقول معجمية مستحدثة، ليست في الغالب مقتبسة من التداول الطبيعي. وهو ما يجعلها على الأرجح، بعيدة عن إرادة المستعملين، وعن حاجاتهم السوسيولسانية، والتي تعد منطلقا أساس

⁶ يقوم النموذج التجاذبي للغات على المبدأ الذي مفاده أن اللغات ترتبط فيما بينها بواسطة ثنائي أو متعدد اللغات وأن نظام التعدديات اللغوية بمستوياته، يسمح بالكشف عن العلاقات بين هذه اللغات فيما يتعلق بمسألة جاذبيتها. وبالتالي يمكن من وضع بعض من التنظيم في عالم تسمه الفوضى البابلية حيث تتجاذب ما يقارب 7000 نوعه (Calvet , 2007).

لانتشار أي لغة كيفما كانت. وهنا، إزاء هذا الوضع، نجد أنفسنا أمام الأسئلة التالية: ما هي مواقف المغاربة تجاه اللسان الأمازيغي بشكل عام؟ وتجاه الأمازيغية المقعدة على وجه التحديد؟ وبعبارة أخرى، ما هو مستوى التوافق حولها في المجتمع؟ وهل سيتمكن المغاربة من إدماج هذه الأشكال اللسانية المستحدثة في سلوكهم اللغوي لكي تصبح الأمازيغية المعيار لغة حية، مؤهلة للانتشار والتداول المؤسسي في المغرب؟ أم أن الوضع لا يعدو أن يكون كما يرى قيطوط (2017) مجرد "ضغط شعور متكلميها الهوياتي، أو القومي" (ص. 143). وتناغما مبدئيا مع المرجعية الحقوقية دون الالتفات للسياق الاجتماعي؛ مما قد يجعل الرهانات الدستورية المنشودة محتشمة وحبيسة أفق ضيق، قد لا يرقى بهذه النوعية إلى مستوى مجابهة تنافسية اللغات في سوق الممتلكات الرمزية المغربية؟

قبل التفكير في هذه القضايا الفرعية التي من شأنها أن تكشف لنا عن جانب من أحد وجهي الصورة التي ترسمه اللغات الوطنية، نجد أنه من الضروري استكمال وصف باقي مكونات المشهد السوسيولساني المغربي والتي تشكل الوجه الآخر للصورة.

فمن بين سائر اللغات الأجنبية المنتشرة في المغرب، تبرز الفرنسية باعتبارها النوعية الأكثر تداولاً وانتشاراً؛ فعلاوة على انتشارها في التعليم وفي القطاعات الإدارية والاقتصادية، فهي، كما يقر غرانغيوم (2011) " تشهد انتشارا شفهيا واسعا حتى في الأوساط الشعبية" (ص.93). وهذا يعني أن الفرنسية تتجذر في المجتمع المغربي، وتستقر به بوصفها "عادة لسانية" (بنزاكور، 2009).

ومع ذلك، يصعب الجزم غالبا بتواجد واقع لغوي مستقر؛ فدراسة زياماري الأخيرة تشير إلى أن هذه النوعية عرفت تقلصا ملحوظا في فضاءات انتشارها لصالح العربية المعيار التي أصبحت تنافسها في السوق اللغوية المغربية. مما يؤكد أن الظاهرة اللسانية هي ظاهرة اجتماعية تتأثر بالمتغيرات المحيطة بها وتخضع للتغير والتبدل.

أما الإسبانية والإنجليزية فانتشارهما على التراب المغربي يتجلى عموما، في كل من المناطق الشمالية والصحراء الغربية بالنسبة للإسبانية، وفي المدارس ومجالات التكوين والبحث العلمي بالنسبة للإنجليزية. ولئن كان هذا الانتشار محدودا، ولا يماثل انتشار الفرنسية، فذلك بالضرورة يعزى لتغاير الشروط الاجتماعية والتاريخية التي لازمت كل نوعية على حده داخل الإقليم، وساهمت في تواجدها وبقائها على النحو الذي هي عليه.

بناء على ما سبق، نستنتج أن متغير الانتشار يتباين من مكون لساني لآخر، وهو بذلك يكشف عن صورة إجمالية عامة للمشهد السوسيولساني المغربي؛ إذ يبدو مرتفعا عند كل من النوعتين الفرنسية والعربية بحسب تنوعاتها، ويقل عموما بالنسبة للأمازيغية وباقي اللغات الأجنبية. وحيث أن هذا الانتشار - الذي يعكس نسبيا درجة حضور اللغة وحيويتها في المجتمع - رهين بالضرورة بمستعملي⁷ هذه اللغات وبالناطقين بها؛ فإن التفكير حول مكانتها وقيمتها الرمزية داخل السوق اللغوية المغربية سيكمننا من النظرة الوافية لمختلف مكونات المشهد السوسيولسانية.

1-1-2 متغير المكانة اللغوية

من المؤكد أن اللغات المتصلة على تراب معين، لا تحيل على التمثلات والمواقف والقيمة ذاتها عند الأفراد والجماعات اللغوية. ويعود ذلك، للمعتقدات الكامنة عندهم حول هذه اللغات والناطقين بها من جهة، ومن جهة ثانية

⁷ يندرج ضمن خانة المستعملين: الأفراد والجماعات اللسانية بمن فيهم المتدخلين في اللغات سواء في الجسم الحي أو في المختبر. وعلى هذا الأساس تعزى شروط الانتشار اللغوي أو انحساره لمجموع الفاعلين داخل المجتمع وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة.

للوطنان الاجتماعى الذى تشغلها كل لغة على حدة؛ إذ يظفر البعض منها بموقع "اللغة المشروعة" ذات المكانة المرموقة والمتسامية، بينما يكابد البعض الآخر محنة التقاعس التى تولد جانبا منها المواقف السلبية تجاه هذه اللغات وتجاه مستعملها (كالفى، 2008؛ بوكوس، 2012؛ بابلون، 1996؛ فيشمان، 1991).

من هنا، ترتبط اللغة العربية عند المغاربة بالهوية الوطنية المغربية؛ إذ ترمز للوحدة الوطنية وترفد الانتماء الدينى الاسلامى للجماعة المجتمعية المغربية. وتبرز قيمتها الأداة فى البعد الوطنى القومى الذى تشغل ضمنه وظيفة اللغة المشتركة بين المجموعات اللسانية المجتمعية المغربية من جهة، وبين الأقطار العربية من جهة ثانية. وهى على هذا الأساس تحظى بمكانة مرموقة عند المغاربة الذين يتمثلون لغة مقدسة، وعاملا أساسيا لتحقيق الاندماج والانتماء إلى الجماعة كما يرى الناجى (2005)، وإن كانت هذه التمثلات، لا تنطبق على الدارجة المغربية التى "غالبا ما يتم وصمها بالصيغة المنحرفة عن العربية المعيار" (الناجى، 2007). وعليه يمكن القول بأن العربية عند المغاربة تتصل بمواقف عاطفية تضامنية تنعكس من خلال سلوك الولاء اللغوى والإرادة الواضحة لإبقاء العربية والمحافظة عليها صونا وضمانا للعقيدة الإسلامية، ولاستمرارية الاحساس بالهوية الوطنية والإقليمية (لطفى وجنير، 1980). غير أن هذا الوضع الذى يبدو مريحا ومناصرا للعربية فى نفوس ذويها لم يحل دون " تآكل وظائفها تدريجيا، واستنزاف نقط قواها الرمزية والنوعية والوظيفية ". (الفهرى، 2013، ص. 277)

فالفرنسية التى تتصل بها فى سياق التعدد⁸، والتى تنتشر على نطاق مواز أو متجاوز لها - كما سبق ورأينا - تنافسها من حيث المكانة؛ " فالعربى أو المعرب غالبا ما يفخر بترويج لغة الغير ". (الفهرى، 2019، ص. 12) وذلك لما لهذه اللغات من جاذبية تضيفها الفرص الاجتماعية والاقتصادية التى تتيحها لمستعملها؛ فالفرنسية فى المجتمع المغربى تمثل باعتبارها لغة الرقى والتقدم، وأداة الاندماج السلس فى الحياة الاقتصادية، والانفتاح على الحدائى وعلى العالم المعولم. ولعل الوظائف التى تضطلع بها علاوة عن المرتبة الطبقيّة المميزة التى تمنحها لمستعملها فى المجتمع المغربى هوما يفسر الأهمية التى يوليها المغاربة لاكتساب هذا اللسان (بنزاكور، 2012؛ الناجى، 2020؛ البيرينى، 2016). فمكانتها غالبا ما تتصل بأسباب نفعية، وبمواقف سوسيواقتصادية، تساهم إلى حد ما فى تعزيز حظوتها الاجتماعية وتقوية وزنها داخل الأسواق اللغوية المغربية.

أما الأمازيغية، فمن المؤكد أن، ما آل إليه وضعها عبر التاريخ يعزى فى شق منه إلى تحول ذويها عنها نحو اللغات المهيمنة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا؛ فالأشخاص كما يزعم دوسوان (2011) " عادة ما يفضلون تعلم لغة أعلى مستوى فى الترتيب اللغوية من لغتهم الأصلية " (ص. 19) وتمثلات المغاربة للأمازيغية كما تؤكد نتائج بعض الدراسات⁹ المختصة، هى سلبية؛ إذ غالبا ما توصف باللسان القروى، الحامل لثقافة شعبية فولكلورية؛ وإن كانت هذه المواقف ليست مطلقة وقارة. فلعل المنعطف التاريخى الذى طال الأمازيغية وطور من شأنها - مع ما يحتمله هذا التطور من نقاش - أن يعدل من صورتها ويعزز جاذبيتها داخل الأوساط المغربية (بوكوس، 2012؛ زيامارى ورويتير، 2014). وعليه

⁸ استوطنت اللغة الفرنسية المجال المغربى فى ظل الاستعمار الفرنسى للمغرب عبر سياسة لغوية استعمارية ثم تغلغت فى المجال بشكل قوى بعد فترة الاستقلال مما أفضى إلى تهميش العربية واضعاف فرص تقويتها وانتشارها.

⁹ يشير عدد من الأبحاث منها على سبيل المثال: (BOUKOUS، 2000؛ IDHSSAINE، 2022؛ ZIAMARI، 2014) بأن مواقف المغاربة من اللغة الأمازيغية تتنوع بين السلبية والغير مبالية. ولا سيما، عند غير الناطقين بالأمازيغية. وذلك بالرغم من المواقف الإيجابية التى تبنتها السياسة اللغوية المغربية تجاه اللغة الأمازيغية.

يمكن القول بأن الأمازيغية تتصل عند المغاربة عموماً بمواقف هوياتية - ثقافية، يعكس جانباً منها مؤثر الولاء اللغوي من داخل الجماعات اللسانية الأمازيغية، الذي يتجسد عموماً في الحوارية الضيقة التي تخص التواصل اليومي، وأيضاً الرغبة في انتشارها عبر تعميم التعليم بها، بالنسبة للناطقين بالأمازيغية. أما فيما يخص المغاربة غير الناطقين بها، فتتكشف مواقفهم البرغماتية تجاه الموقع السوسيو اقتصادي الهش للأمازيغية (ادحساين، 2020).
إن هذه المواقف المتباينة تجاه كل نوعية على حدة لا يمكن إلا أن تخلق سوقاً لغوية متعددة المنتجات ومتضاربة الأسعار ومتباينة المستهلكين. فما الواقع الذي تعكسه هذه السوق؟ وما التحديات التي تترتب عن قوانينها السارية؟

2- اللغات في السوق اللغوية المغربية¹⁰

بينت لنا الصورة من خلال معياري الانتشار والمكانة بأن اللغات المتصلة بالمغرب لا تتوفر على المؤهلات ذاتها التي تمكنها من خوض غمار تنافسية السوق اللغوية الحرة التي لا تعير اهتماماً للقيمة الذاتية للغات أو الثقافات؛ فكل من العربية والأمازيغية كما رأينا، يرتبط انتشارهما وقيمتها عموماً بما هو هوياتي، تضامني وعقدي. ومن ضمن العوامل المؤثرة في تنافسيتهما نجد، زحف الداريجة المغربية على مختلف الوظائف الاجتماعية الرسمية الموكولة للنوعية المعيار. وهي ظاهرة تضعف العربية وما تحمله من ذاكرة ممتدة في التاريخ، ومن إنتاج معرفي وعلمي لا تقوى الداريجة على حمله لكونها، كما يزعم بنكراد (2022) "فقيرة في مفرداتها ومشوشة في دلالاتها وفي رسمها وفي قدرتها على استيعاب كل حالات النفس وحالات الحضارة وحالات الإنتاج المعرفي". (ص.114) وعليه، قد يؤدي تدريجياً اعتماد الداريجة في غير فضاءاتها الخاصة إلى توارى رأسمال رمزي وطني وقومي يشكل من جهة دعامة أساسية من دعائم الهوية الوطنية، ومنتوجاً يضمن لمتملكيه ربح التميز والاعتراف (بورديو، 1982)، كونه يشكل اللغة المشروعة التي تؤسس لوجود السوق اللغوية المغربية من جهة أخرى.

وتبرز الأمازيغية أقل وزناً من بين السلع المعروضة في السوق الرمزية المغربية (بوكوس، 2012)؛ فبالرغم من دسترتها، وانتزاعها لقب النوعية المشروعة إلى جانب العربية فإن طبيعتها توطئتها المرتبكة¹¹ في الحقول الرمزية المجتمعية لا تنبئ بحظوظها الوافرة في تملك سعر يضمن منافع وامتيازات للمتكلمين بها في سياق المبادلات الرمزية (بوكوس، 2012؛ بورديو، 1982؛ العشري، 2018).

أما اللغات الأجنبية، ولاسيما الفرنسية منها، فإن قيمتها تتصل كما سبق ورأينا بما هو سوسيو اقتصادي، نفعي مما يجعلها تحتكر السوق وتتحكم في سعر السلع المعروضة التي تصدره بفعل كثرة الطلب والاقبال على تملكها (العشري، 2019). ولعل نسبة التسجيلات الملحوظة بالباكالوريا سلك الفرنسية (الدولية) والانكباب على الساعات الإضافية، ونقط الامتياز التي تمنحها الفرنسية في أغلب المباريات، علاوة على احتكارها ميدان التعليم الخصوصي... إلخ،

9 - يمكن الحديث عن وجود سوق لغوية عندما تتواجد مجموعة من اللغات في فضاء جغرافي معين، ويكون الناطقين بها أو مستعملها قادرين على تقييمها وتقديرها، ثم إعطائها سعراً معيناً، وذلك بناء على علاقات القوى التي تربط هذه اللغات بعضها ببعض... (لمزيد من التوضيح انظر: بورديو، 1982؛ بوكوس، 2012؛ الفهري، 2019).

10_ في التعليم مثلاً ينحصر تدريس الأمازيغية بالمغرب في التعليم الابتدائي وفي بعض الجامعات. وهو غير معمم في جل التراب على الرغم من الجهود المبذولة منذ سنة 2003.

لدليل على تفوقها وعلو كعبها في هذه السوق. وهو ما يجعل منها كما يرى كالفلي (2008) "ورقة رابحة للنجاح الاجتماعي والاقتصادي في مقابل اللغات الوطنية". (ص.90)، وإن كانت اللغة الإنجليزية تنافسها في ذلك؛ فعلاوة على مراكزها المتخصصة، والتي تمثل "جامعة الأخوين" المرموقة بإفراان أبرزها، شرعت هذه النوعة مؤخرا في الزحف على مواقع اجتماعية - حقول التعليم والتكوين والبحث العلمي وسوق الشغل والتقانة المتطورة - لطالما كانت حكرا على الفرنسية (بوكوس 2012؛ صديقي 2006؛ الزاكي 2017). ولعل ما يزيد من حظوظ الإنجليزية في إمكانية اكتساح حقل الحداثة بالمغرب، مكانتها المرموقة عالميا، بوصفها نوعا ناشرة للعلوم وللتكنولوجيا المتطورة وللتقانة من جهة، وتجربتها من الحمولة الكولونيالية التي تعوق وجود الفرنسية بالتراب المغربي من جهة أخرى. أما الإسبانية، فهي تنتعش نسبيا في المدارس كلغة أجنبية اختيارية، وفي المؤسسات الإسبانية بالمغرب¹²، وفي الاذاعة والتلفزة. وتتمركز أسواقها بالتحديد في المناطق الشمالية؛ إذ يلجأ المغاربة في السنوات العشر الأخيرة لتعلمها لتقوية فرص الحصول على شغل أو لتطوير مستقبلهم المهني (بوكوس، 2008؛ العشري، 2019).

وعليه، يمكن القول بأن السوق اللغوية المغربية تتجاذبها منتجات متباينة الأسعار، حيث تحتكر اللغات الأجنبية وبالتحديد الفرنسية المجال - ولا سيما الحقول الدينامية منه - وتهيمن بذلك على باقي اللغات الوطنية التي يبدو أنه على الرغم من حضورها القوي فهي تسيد سوق ترابها ولا تعكس كما يقول بورديو "سلطة النوعة المشروعة" في توحيد السوق، بل هي تمثل خافطة وتابعة. وقد تشكل رأسمالا مهددا في ظل سطوة ثقافة العولمة المتوحشة التي تحتكم لمنطق الربح المادي ولا تأبه للقيم الرمزية.

في ظل هذه الازدواجية¹³ التي تكشفها الصورة المقدمة أعلاه، نتساءل عن دور القوى الفاعلة من خلال السياسات اللغوية للمغرب في صناعة هذا المشهد؟ وكيف تنظر للمسألة اللغوية حتى تدبر قضية تدني موقع كل من العربية والأمازيغية أمام الفرنسية الكاسحة وزحف باقي اللغات الأجنبية الأخرى؟ وما نوع التدخلات المعتمدة لحل النزاع الذي يشوب مختلف النوعات حول الوظائف المجتمعية؟

3- السياسة اللغوية المغربية: ملامح التصور والرسم ومعالم التدبير¹⁴

في ضوء الصورة المقدمة أعلاه، يتبين لنا أن الوضعية السوسiolسانية المغربية الراهنة معنية بمشاكل تطرح تحديات كبيرة على مهندسي السياسات اللغوية. ويمكن تلخيص هذه المشاكل فيما يلي:

- الثنائية الرسمية (العربية/ الأمازيغية) الغير متساوية؛

11- توجد بالمغرب العديد من المراكز الثقافية الناشرة للإسبانية، وهي تابعة لمعهد سيرفانتس (المعهد الثقافي الإسباني) وتنتشر في

العديد من المدن المغربية كطنجة وفاس والرباط والدار البيضاء وأكادير والصويرة.

13- يمكن رصد ظاهرة الازدواجية في المغرب، بما هي تفاوت وظيفي بين نوعا أعلى ونوعا سفلى؛ بين كل من العربية والأمازيغية من جهة وبين اللغات الوطنية والفرنسية من جهة أخرى.

14- سنعمد هنا لمقاربة السياسة اللغوية المغربية على "المقاربة السرورية" السياسية أو ما يسمى ب "دورة السياسة" المعتمدة إلى جانب عدد من النظريات في دراسة وتحليل السياسات العمومية. وهي مقاربة تهتم بالأساس بالعاملين وبالمؤسسات التي تتخذ القرارات السياسية، وتبحث في العوامل التي تؤثر وتشترط تدخلهم. فضلا عن أنها تقدم رؤية دينامية تطويرية للسرورية السياسية، عبر تتبع التحولات التي تطرأ على عملية التدخل في السياسة من مرحلة إلى أخرى.. (لمزيد من التفصيل ينظر: اندرسون، 2003).

-التداخل الوظيفي للعربية والدارجة من جهة، وللعربية والفرنسية من جهة أخرى؛ مما يضعنا أمام ازدواجية

متداخلة؛

- الصراع بين لغات قوية (الفرنسية والإنجليزية) وأخرى ضعيفة (اللغات الوطنية)؛

وباعتبار السياسة اللغوية جزءا من السياسات العمومية، يروم من خلالها الفاعلون إيجاد حل للمسائل التي تمكنت من الولوج إلى الأجندة السياسية¹⁵. فإننا نروم من هذا الحديث تلمس ملامح التصور والرسم الذي تستند إليهما السياسة اللغوية المغربية، وقراءة واقعها الملموس من خلال معالم التدبير والتنفيذ التي تعكسها قراراتها اللغوية وتجلياتها المجتمعية. دون إغفال المساهمة في تقييم هذه السياسات بناء على مقاربات تقييم المخططات والسياسات العمومية (اندرسون، 2003، Anderson).

3-1 السياسة اللغوية المغربية: ملامح التصور والرسم

قبل التطرق إلى محاولة رصد ملامح التصور والرسم للسياسة اللغوية المغربية، نشير إلى أن مفهوم السياسة اللغوية في حقل اللسانيات الاجتماعية يحيل عموما على مجمل التصورات والخيارات الواعية والقرارات المتخذة في مجالات علاقة اللغة بالمجتمع. وغالبا ما تكون الدول والحكومات هي التي تقوم بالتدخل¹⁶ من أجل توجيه مصير اللغة (ات) على ترابها، سواء على مستوى بنيتها أو وضعها أو هما معا. (كالف، 1999؛ الفهري، 2013). ولا تنفك السياسة اللغوية بوصفها جزءا من السياسة العامة للدولة عن النظام السياسي العام الذي تنبثق عنه باعتبارها جزءا لا يتجزأ من مخرجاته؛ فهو يرهن قراراتها بتوجهاته الإيديولوجية وقبوضه التنظيمية الاجتماعية. وذلك لما لها من تأثيرات في الجماعات السياسية-الاجتماعية التي تتم فيها (ايستون، 1971 Easton؛ كوبر، 2006). ويمكن التأريخ للسياسة اللغوية المغربية بمعناها الحديث بعد فترة الاستقلال السياسي للمغرب¹⁷ في نهاية الخمسينات من القرن العشرين؛ فقد تبنى المغرب مباشرة بعد التحرر، على غرار عدد كبير من المستعمرات المستقلة، الأحادية اللغوية التي تجسدها سياسة التعريب - مع ما تحتمله هذه السياسة من نقاش - باعتبار العربية هي اللغة الجامعة، ورمز الهوية الوطنية والقومية. وضمنتها دساتيره المتتالية¹⁸، ماعدا الأخير منه - دستور 2011 - الذي برزت معه "سياسة الثنائية الرسمية عربية/أمازيغية"¹⁹. ذلك أن متطلبات الدولة وحاجات الناس - الجماعات - عرفت تغيرا وتبدلا؛ فالصورة المتمثلة في: دولة - شعب - لغة واحدة، لم تعد تعكس واقعا مجتمعيا مطبوعا بتأثيرات العولمة؛ واقعا ارتفع فيه

¹⁵ - لا يمكن لأي مشكلة أن تلج الأجندة السياسية إذ لم تمر بسيرورة تطويرية تشكل هويتها وطبيعتها. وقد عرفت المسألة الأمازيغية سيرورة عكست سياق نشأتها وظروف تطورها التي زجت بها في فلك السياسة (انظر في هذا الباب بوكوس، 2012).

¹⁶ تجدر الإشارة إلى أن التدخل في اللغة قد يمارسه الأفراد الذين يدبرون شؤون لغتهم، فضلا عن الجماعات والمؤسسات التي تعد الحكومات والدولة طرفا أساس منها.

¹⁷ في ظل تشابك المصالح الدولية وتداخلها، نشير إلى أنه لا يمكننا الحديث عن استقلال سياسي محض، ينفرد فيه القرار الوطني بالسيادة المطلقة..

¹⁸ - الدساتير المغربية السابقة بالتوالي: دستور 1962، دستور 1972، دستور 1992 ودستور 1996.

¹⁹ - ينظر: الفصل الخامس من دستور المملكة المغربية الجديد 2011.

منسوب الوعي والاهتمام بالهويات وبالتعدد والأبعاد المتشعبة لدور اللغة (ات)، وتنامت ضمنه مسألة الحقوق بما فيها الثقافية اللغوية. من هذه المنطلقات العريضة يمكن أن نتلمس ملامح تصور ورسم السياسة اللغوية بالمغرب فيما يلي: ✓ حاجة النظام السياسي للغة وطنية مشتركة يقوي من خلالها حضوره وسيادته، ويجابه بها السياسة اللغوية الفرنسية المتغلغلة في البيئة المغربية؛

✓ انبثاق سياسة التعريب الأحادية المتضمنة في الدساتير المغربية قبل دستور 2011؛

✓ طبيعة النخبة الحاكمة وأثر قيمها وتقاليدها ومعاييرها وتفضيلاتها على سياسة التعريب المتخذة؛

✓ استفحال ضغط الجماعات، وولوج مشكل الأمازيغية للأجندة السياسية؛

✓ انبثاق التعددية اللغوية الرسمية في الدستور الجديد؛

يبدو من خلال النقاط المدرجة أعلاه أن زج المسألة اللغوية بالمغرب في فلك السياسة فرضته سياقات سياسية واجتماعية عبر التاريخ؛ فالبحث عن الهوية السياسية المستقلة، والمجتمع المتماسك النسيج عبر اللغة المشتركة الحاملة لفحوى الدين والعقيدة الإسلامية والحضارة والتاريخ العريقين جعل المقررين من داخل النظام السياسي يرسمون سياسة التعريب فور استقلال البلاد. ويتلخص عموما التصور الذي تنبني عليه هذه السياسة في تعريب الحياة العمومية بجعل اللغة العربية عوض الفرنسية، هي لغة التعليم والإدارات والمحاكم والإعلام والفضاءات الرسمية، الخ. غير أن نخبة النفوذ لا يبدو أنها تتقاسم التوافق حول القيم الأساسية للنظام الاجتماعي المغربي المنشود؛ فرؤيتها للعالم²⁰ منشطرة بين الذات والآخر، بل ومنبهة بهذا الأخير. فكونها نتاج فعل الإدارة الاستعمارية الفرنسية، لم يستطع التعريب تثبيت أقدامه (سبولسكي، 2018، Spolsky). وظلت لغة المستعمر؛ الفرنسية حاضرة، بل وتوسع انتشارها بسبب تقليص وإهمال نظيرتها الإسبانية في الشمال والجنوب²¹. وفي هذا السياق يختزل الناجي (2020) التصور الذي رقد مستهل رسم السياسة اللغوية المغربية في تبني النخبة الحاكمة كل من اللغة الفرنسية لأغراض الحدائة والتنمية، واللغة العربية لحماية الهوية والأصالة الثقافية للبلاد غير أن هذا التصور لم يستقر على حاله - على الأقل على مستوى الرسم- ولم يعد يشكل مرجعا²² référentiel قارا للسياسة التي تحاول أن تخفف من تعقيدات الواقع المطروحة؛ فطفو تيار التدريج، وصعود الجماعات الأمازيغية المتشعبة بمعتقدات أفرزتها طبيعة الهوية المشككة على أساس موقع هذه الجماعات في سيرورة تقسيم العمل (استقرار معظم هذه الجماعات في القرى والأرياف)، إلى جانب التحولات الثقافية الكونية التي حملتها العولمة والتي مكنت هذه الجماعات من وولوج دواليب القرار السياسي، علاوة على إرسائها

²⁰ تحمل كل سياسة عمومية في الوقت ذاته فكرة حول المشكل المطروح وتمثلا للمجموعة المجتمعية (أو القطاع المعني التي تعمل سواء على إبقائه أو تغييره أو تطويره أو ملاءمته) ونظرية للتغيير الاجتماعي. وهذه الأدوات المرجعية توفر فضاءا للمعنى يمكن من الحصول على رؤية للعالم...لمزيد من التفصيل ينظر: (Thoenig-jean-claude, 1996).

²¹ لم تستطع الإسبانية الكولونيالية أن تنتشر في البيئة المغربية قياسا بما ظفرت به نظيرتها الفرنسية الاستعمارية، وذلك بالرغم من تجذرها في التراب المغربي منذ أواخر القرن الخامس عشر مع وصول المورين واليهود المطرودين من إسبانيا... ويعزى ذلك في نظر المحللين المختصين إلى الخيار الوطني المغربي المتمثل من جهة في التعريب، وفي الاندماج في الجماعة الفرنكفونية الدولية من جهة أخرى... (ينظر F.)

²² ترتبط سيرورة بناء مرجعية سياسة معينة بميكانيزمين أساسيين؛ يتمثل الأول في عملية فك شفرة الواقع من أجل تخليصه من الغموض الذي تولده المتغيرات المتشابكة، ويتجلى الثاني في عملية إعادة ترميز هذا الواقع من أجل رسم سياسة عمومية...وتقوم المرجعية عموما على أربع مستويات: القيم، والمعايير والخوارزميات والصور السائدة..

لمنتوج معرفي يساهم في فهم وإدراك التغيرات التي تطال مكانة الجماعة الأمازيغية في المجتمع، وخلق تمثّل جديد للغة الأمازيغية، ولدورها في تنمية ذويها والناطقين بها في المجتمع، ناهيك عن محاولة إعادة تشفير هذا الواقع عبر إرساء تخطيط لغوي مندرج في تخطيط اجتماعي أو سع (بوكوس، 2013). إلخ. أدى كل ذلك إلى تحول المرجعية السياسية السائدة وتبني مرجعية التوازن²³ référence d'équilibre التي يبدو أنها لم تكن محط توافق إجماعي بين النخب السياسية والاجتماعية والأكاديمية (الفهري، 2013 ص. 13؛ بنكراد، 2014، ص. 78). فهل يعي التفكير السياسي اللغوي فعلا ما تنطوي عليه التعددية اللغوية والثنائية الرسمية من مقتضيات تديرية واشتراطات تخطيطية؟ وهل حقا يعكس هذا التصور جدية الدولة، ووعيها بالمسألة اللغوية؟ ذلك ما سنحاول تلمسه من خلال رصد ووصف معالم التدبير المرتبط بالتصور المشار إليه أعلاه - التي تسم السياسة اللغوية بالمغرب.

3-2 السياسة اللغوية بالمغرب: معالم التدبير وتجليات التخطيط المرتبك

من المعلوم أن كل تصور يرفد رسم سياسة معينة صريحة، يستتبعه تخطيط ينعكس من خلال برنامج عمل، يعمل على تنزيل القرارات المتخذة عن طريق الوسائل المرصودة لذلك؛ غير أن هذا التنزيل لا يثبت دائما، وقد يكون على نقص ظاهر حين تتبنى الجهات المعنية سياسة الامتناع أو ما يسمى ب "سياسة عدم التدخل"، فتظل القرارات إما عالقة لأجل مسمى أو يتم التراجع عنها لفائدة خيارات يكشف عنها الواقع الفعلي الحاضر لها. لتكون السياسة على هذا الأساس، سياسة مستبطنة أكثر مما هي مصرحة ومعلنة.

لقد رافق التصور القائم أولا على التعريب، ثم على التعددية اللغوية ثانيا - كما سبق وأشرنا - والذي بصم سيرورة السياسة اللغوية المغربية الحديثة، جملة من التدابير والممارسات التي أثرت سلبا أكثر منه إيجابا على مخرجات هذه السياسة. ومن هذه الممارسات والتدابير نذكر:

- التراجع المستمر عن قرار التعريب التام لصالح الفرنسية، لاسيما في المجال التعليمي الذي يعد القناة الأكثر إفادة لتحقيق غايات السياسة اللغوية المنشودة ومقاصدها؛
- سن قانون إحداث أكاديمية اللغة العربية، كمؤسسة وطنية تعنى بالتخطيط، ثم إيقافه والتراجع عنه بدون مبرر يذكر؛
- غياب شبه تام لنصوص منظمة لتوزيع الاستعمالات التي تخص المكونات اللسانية بالمغرب في مختلف المجالات والفضاءات، مما ترتب عنه زحف مهول للدارجة على مختلف المواقع المنوطة باللغة المشروعة التي تعهد الدستور الجديد في فصله الخامس بحمايتها وتطويرها؛
- تهميش اللغة الأجنبية الأكثر تداولا في العالم والأكثر نفعاً وجدوى من حيث العطاء العلمي ويسر التواصل - الإنجليزية - والتدخل لفائدة تقوية الفرنسية، لا سيما في مجالات العلوم والاقتصاد والانفتاح على الآخر؛
- إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بوصفه مؤسسة تعنى بالتخطيط، والنهوض بالأمازيغية وطنيا باعتبارها رصيда مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء، كما أقر ذلك دستور المملكة؛

²³ وفق هذه المرجعية تعمل الدولة على إبقاء التوازن في المجتمع المفترض استقراره وثباته. ويقوم هذا التوازن على إعادة النظر في علاقات القوى القائمة بما فيها جماعات الضغط المهيمنة التي تستفيد من بديل التوازن الذي قد لا يكون خيارا سياسيا بقدر ما يكون انعكاسا لصعوبة تولى الصراعات القائمة، أو لصعوبة الإقرار بوجود بدائل مغايرة يمكن توليها كخيار أمثل... للاستزادة ينظر: (Bernard Sève , 1998).

● قرار إحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، كهيئة مكلفة بالتخطيط للغات المغرب الذي لم ير النور لحد الساعة الراهنة؛

● سن قوانين تنظيمية تحدد نمط تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وصلاحيات وتركيبية وكيفية سير المجلس؛ يبدو من النقاط المشار إليها أعلاه أن السياسة اللغوية المغربية تستتبع تخطيطا عمليا للتصور الذي تبنته؛ فسن قوانين منظمة ونصوص تشريعية مؤطرة علاوة عن، إحداث مؤسسات متخصصة... إلخ، هي كلها مؤشرات حميدة تعكس جدية الجهات المعنية ووعيتها بجسامة القضية اللغوية بالمغرب. غير أن الواقع الذي تؤثته صورية غالبية هذه المؤسسات وكساد القوانين المتعلقة بتداوليات اللغتين العربية والأمازيغية في القطاعات الرسمية والشعبية، إلى جانب الهيمنة الواسعة للغة الفرنسية في مختلف المجالات ولاسيما، الاقتصادية منها والإدارية والإعلامية، إلخ، يدل على أن الارتباك والتردد والتناقض، هي علل تسم هذه السياسة الذي يتضح أنها تفتقر لرؤية واضحة للمشاكل السوسiolسانية المطروحة. وعلى هذا الأساس يمكن القول إن ملامح صورة المشهد السوسiolساني بالمغرب -الموصوفة أعلاه- بما تكشف عنه من اختلالات تنقص من جاذبيتها ووضوحها، هي في جزء منها نتاج طبيعة السياسة اللغوية المتبعة منذ استقلال البلاد السياسي.

خاتمة

حاولنا في هذا المقال أن نستعرض وصفا للمشهد السوسiolساني بالمغرب، وقد ركزنا على السمات الاجتماعية التي يتصف بها كل مكون لغوي على حدة لنتبين طبيعة الاتصال السائدة بين هذه المكونات. وإذا كانت اللغات الأجنبية، ولاسيما الفرنسية منها تهيمن إلى جانب الدارجة على المناطق الرئيسية في الصورة وتحول دون وضوح العربية من جهة، وانعتاق الأمازيغية من خطر الانحسار والاندثار من جهة أخرى، فإن ذلك مرده يعزى لطبيعة السياسة اللغوية المتبعة بالبلاد، والتي يبدو أنها لم تستطع الخلاص من تبعات السياسة اللغوية الاستعمارية؛ إذ لازم التخبط سياسة التعريب ووسم الارتباك قرار الثنائية الرسمية، بينما واصلت الفرنسية زحفها وسيطرتها على الوظائف الحيوية بالبلاد. وإن أهم خلاصة يمكن ختم هذا المقال بها هي القول إن السياسة اللغوية المغربية بالنظر إلى مخرجاتها التي كشفنا عن جزء منها في معرض هذا المقال تفتقر لرؤية مرجعية تسند قراراتها وبرامجها وتحول دون زجها في خاتمة القرارات الانفعالية التي تفرضها منعرجات الواقع.

المراجع العربية

- الأوراني، محمد. (2002). *التعدد اللغوي: انعكاساته على النسيج الاجتماعي*. منشورات كلية الآداب بالرباط.
- بنكراد، سعيد. (2014). *الدستور المغربي الجديد: في سيميائيات الخطاب السياسي*. منشورات الزمن.
- بنكراد، سعيد. (2022). *مدارات اللغة بين الفصيح والعامي*. المركز الثقافي للكتاب.
- بنيس، سعيد. (2016). *حكمة التعدد اللغوي والتنوع الثقافي بالمغرب: من الجهوية الإدارية إلى الجهوية الثقافية واللغوية*. مسارات العلم والحياة: في التأسيس والالتزام، مؤلف جماعي. تنسيق وتقديم حسن طارق وسعيد بنيس. المجلة المغربية للسياسات العمومية، (20)، 204-222.
- بوعلي، فؤاد. (2016، نونبر). *في ضرورة «اللغة العربية الوسطى» اللغة الثالثة*. المجلة الصحية المغربية، (15)، 61.
- بوكوس، أحمد. (2013). *مسار اللغة الأمازيغية الرهانات والاستراتيجيات*. طوب بريس.
- دوسوان، أبرام. (2011). *كلمات العالم: منظومة اللغات الكونية* (صديق محمد جوهر، مترجم). هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، كلمة. (العمل الأصلي نشر في 2001).
- الرحالي، محمد. (2015). *اتصال اللغات بالمغرب: الأسباب والنتائج*. في محمد الرحالي (الرئيس)، *اللسانيات المقارنة* (ندوة). أعمال الندوة الأولى للدكتوراه لمختبر إعداد اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقنيطرة.
- طوليفسون و، جيمس. (2007). *السياسة اللغوية خلفياتها ومقاصدها* (محمد خطاي، مترجم). مؤسسة الغني للنشر (العمل الأصلي نشر في 1991).
- العشيري، نافع محمد. (2019). *السوق اللغوية المغربية صراعات الرأسمال اللامادي والرمزي*. دار كتوبيا للنشر والتوزيع.
- غرانيوم، جيلبير. (2011). *اللغة والسلطة والمجتمع في المغرب العربي* (محمد أسليم، مترجم). أفريقيا الشرق. (العمل الأصلي نشر في 1995).
- الفاسي الفهري، عبد القادر. (2013). *السياسة اللغوية في البلاد العربية*. دار الكتاب الجديد المتحدة.
- الفاسي الفهري، عبد القادر. (2019). *العدالة اللغوية والنظامية والتخطيط*. دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
- قيطوط، ميشيل. (2017). *المشهد اللغوي، وتعليم اللغات في المغرب الكبير من النشأة إلى أيامنا* (خالد محمد جهيمة، مترجم). مكتبة الجامعة الأسمرية الإسلامية. (العمل الأصلي نشر في 2007).
- كافي، لويس جان. (2008). *حرب اللغات والسياسات اللغوية* (حسن حمزة، مترجم). المنظمة العربية للترجمة. (العمل الأصلي نشر في 2005).

الكوخي، محمد. (2014). *سؤال الهوية في شمال إفريقيا. أفريقيا الشرق*.

الكور، عبد الجليل. (2019). *رسالة في لغة ميتة! مشكلات الكتابة ومستقبل اللسان العربي*. المؤسسة العربية للفكر والإبداع.

المراجع الأجنبية

- Albirini, A. (2015). *Modern Arabic Sociolinguistics: Diglossia, variation, codeswitching, attitudes and identity* (1st ed.). Routledge.
<https://doi.org/10.4324/9781315683737>
- Anderson, J. E. (2003). *Public policymaking: An introduction*. Boston: Houghton Mifflin Company, pp. 1 – 34
- Ansary, A (2019). *La question des langues au maghreb : pour une approche informée et responsable*. La croisée des chemins.
- Baylon, C. (1996). *Sociolinguistique société, langue et discours*. Nathan.
- Benlabbah, F., El ghissassi, H., (2012). « *Les relations Maroc- Espagne : les leviers d'une stratégie de coopération directe* ». Institut Royal des Etudes Stratégiques.
<http://www.ires.ma/download/20442/>
- BENZAKOUR, F. (2007). « *Langue française et langues locales en terre marocaine : rapports de force et reconstructions identitaires* », Géopolitique de la langue française, revue Hérodote, (126), La découverte.
- Bourdieu, P. (1982). *Ce que parler veut dire*. Librairie Arthème Fayard.
- Calvet, L. (2007). *Approche sociolinguistique de l'avenir du français dans le monde*. Hérodote, 126, 153-160. <https://doi.org/10.3917/her.126.0153>
- David, E. (1971). *Catégories pour l'analyse systémique de la politique*. Les Classiques des sciences sociales <http://classiques.uqac.ca/collection>
- Duran, P. & Thoenig, J. (1996). *L'Etat et la gestion publique territoriale*. Revue française de science politique, 46, 724-724. <https://www.cairn.info/revue--1996-4-page-724.htm>.
- Ennaji, M. (2020). *Managing Cultural Diversity in the Mediterranean Region*. Cambridge Scholars Publishing.
- Idhssaine, A. (2020). *Moroccans' attitudes towards Amazigh language teaching: Patterns and perspectives*, Applied Linguistics Research Journal, 4(3), 52–64.

- Idhssaine, A. (2022). *The evolution of the status and teaching of Amazigh in Morocco : From marginalization to institutionalization*. Journal of Language Teaching, 2(12), 1–7. <https://doi.org/10.54475/jlt.2022.016>
- Leca, J., Muller, P., Majone, G., Thoenig, J. & Duran, P. (1996). *Enjeux, controverses et tendances de l'analyse des politiques publiques*. Revue française de science politique, 46, 96-133. <https://www.cairn.info/revue>
- Messaoudi, L. (2021). « *Arrogance linguistique* ». Publicationnaire. Dictionnaire encyclopédique et critique des publics. <http://publicationnaire.humanum.fr/notice/arrogance-linguistique>
- Sève, B. (1998). *L'équilibre ne fait pas une politique*. Vacarme . <https://doi.org/10.3917/vaca.006.0003>
- Spolsky, B (2018). *Language policy in French colonies and after independence*, Current Issues in Language Planning, (19)3, 231-315, DOI: 10.1080/14664208.2018.1444948